



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 159/01 (03/23) 24-خ (10075)

كلمة

سعادة الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الرسي

وكيل الوزارة للشؤون الدولية المتعددة

المملكة العربية السعودية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (159)

القاهرة:

الاربعاء 8 مارس/آذار 2023

-

وزعت دون إلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

معالي رئيس الدورة لمجلس الجامعة الموقر،



أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



يطيب لي في البداية تهنئة معالي وزيرة الخارجية والتعاون الدولي السيدة/ نجلاء

المنقوش على رئاستها الناجحة للدورة السابقة (١٥٨) للمجلس الوزاري، كما أبارك لأخي



معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية السيد / سامح شكري توليه مسئولية إدارة الدورة

الحالية (١٥٩) لمجلسنا الموقر، داعياً المولى أن يسدد خطاه ويعينه على هذه المهمة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام ولجميع منسوبي الأمانة العامة على ما

يقومون به من جهود لخدمة العمل العربي المشترك.



أصحاب السمو والمعالي،

لا يخفاكم أن عالمنا اليوم يواجه العديد من التحديات والصعوبات في مجالات



عدّة، تشكل خطراً وتهديداً لمنطقتنا ومستقبلنا، حيث أننا على مفترق طرق، ومواجهة هذه

التحديات تتطلب منا التكاتف، والوقوف صفّاً واحداً، ومضاعفة الجهود ورفع مستوى

التنسيق والتشاور فيما بيننا، وتعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق ما تطمح إليه قياداتنا



وشعوبنا في مجالات التنمية والازدهار، لتصبح منطقتنا آمنة مستقرة يسودها السلام



والتعاون. وقد تابعت المملكة مؤخراً الكوارث المؤلمة في جمهورية تركيا والجمهورية

العربية السورية إثر الزلزال المدمر، وتعرب المملكة عن تضامنها وتعازيها لذوي المتوفين،

وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.



أصحاب السمو والمعالي،

لتحقيق ما تطمح إليه منطقتنا من استقرار ونماء ومستقبل واعد، من المهم الإسراع



في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام

العربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تؤكد المملكة وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني، وتدعو المجتمع الدولي لبذل



المزيد من الجهد لإيجاد حل عادل لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده. وتجدد المملكة

إدانتها الاعتداءات والإجراءات الأحادية والاستفزازات المتكررة من قوات الاحتلال

الإسرائيلي، والتي تقوض عملية السلام.

أصحاب السمو والمعالي،



إن استمرار الأوضاع في سوريا له بالغ الأثر على وحدة الأراضي السورية وأمن

المنطقة واستقرارها. وعليه، تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية احتواء الأزمة



السورية وتدابيرها، وأن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة وفقاً لقرار مجلس الأمن

(٢٢٥٤).



أما فيما يتعلق باليمن، فإن المملكة تواصل دعمها الكامل لجهود السلام، ومساعي

تمديد الهدنة والبدء بالعملية السياسية. ولطالما دعمت بلادي الجهود الأممية عبر المبعوث



الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ونجدد التزامنا بدعم مجلس القيادة الرئاسي

وتمكينه من ممارسة مهامه لتحقيق السلام بين الأشقاء اليمنيين ورفع المعاناة عن الشعب

اليمني.



وفيما يتعلق بلبنان، فإن المملكة تدعم سيادته وأمنه واستقراره واستقلاله، وتؤكد

على أهمية إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تكفل تغلب لبنان على

الآزمات السياسية والاقتصادية، ووقف استغلال الأراضي اللبنانية لتكون حاضنة

للإرهابيين، ونشدد على أهمية بسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، بما

في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف.



وفيما يخص السودان ، فإن المملكة ترحب بما توصلت اليه أطراف المرحلة الانتقالية



في جمهورية السودان والتوقيع على وثيقة الاتفاق الإطارية ، كما ترحب المملكة بانطلاق

المرحلة النهائية من العملية السياسية.



وتؤكد المملكة على دعمها الكامل لوحدة وسيادة الأراضي الليبية، ودعمها للحل

الليبي - الليبي وخارطة الطريق التي ترعاها الأمم المتحدة وصولاً إلى إجراء الانتخابات.



كما تتطلع بلادي لاستمرار العمل على توطيد العلاقات مع جمهورية الصومال

والمضي بها قدماً إلى آفاق أرحب، وتحرص المملكة على كل ما من شأنه الإسهام في

تحقيق استقرار وأمن الصومال وتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية لمواجهة أزمة



الجفاف.



وإدراكاً من المملكة العربية السعودية لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثار



ذلك السلبية على استقرار منطقتنا وازدهارها، فإننا نحث المجتمع الدولي على تكثيف

الجهود في سبيل ضمان خلو منطقة الشرق الأوسط منها. كما نؤكد على ضرورة مواصلة

العمل الحثيث للتصدي لآفة الإرهاب التي ألحقت الكثير من الأضرار على بلادنا وشعوبنا.

ونشدد في هذا الإطار على أهمية وقوف المجتمع الدولي أمام الدول الداعمة والراعية

للإرهاب والتطرف.



وفيما يخص إيران، فإنها دولة جارة، ونأمل أن تلتزم مثلنا جميعاً بمبادئ الشرعية

الدولية، وقرارات مجلس الأمن، ومتطلبات حسن الجوار، ومكافحة التطرف والإرهاب.



لم تتردد المملكة يوماً في تسخير كافة إمكانياتها في سبيل خدمة القضايا الإنسانية.

حيث بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة على مدى ٧٠ عاماً ٩٥ مليار دولار



أمريكي ، استفادت منها ١٦٠ دولة حول العالم ، مما يجعلها في مقدمة الدول المانحة

للمساعدات الإنسانية والإنمائية. وقد وجه سيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي

ولي العهد الأمين - حفظهما الله - بتسيير جسر جوي  من المساعدات وتنظيم حملة شعبية

لتخفيف آثار الزلزال التي تعرض لها الشعبين السوري والتركي في المناطق المتضررة.



وفي الختام، تجدد المملكة تأكيدها على أهمية العمل العربي المشترك والحرص



على استمرارية التنسيق بين دولنا العربية على جميع المستويات، لمجابهة التحديات

المشتركة وتوحيد الرؤى، وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في منطقتنا.

